



للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:

في تونس: ماريجا بابيك، [mbabic@ndi.org](mailto:mbabic@ndi.org)

في الولايات المتحدة: ناتالي لونغويل، [nlongwell@iri.org](mailto:nlongwell@iri.org) ، 320-8257 (202) +1 ، جيسبر فرانت،

[jfrant@ndi.org](mailto:jfrant@ndi.org) ، 728-5500 (202) +1

للإصدار فورا

28 أوت 2019

البعثة الميدانية المشتركة للمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي لملاحظة الانتخابات التونسية

تونس العاصمة – أعلن [المعهد الجمهوري الدولي](#) و [المعهد الديمقراطي الوطني](#) اليوم عن إطلاق بعثتهما المشتركة لملاحظة الانتخابات الرئاسية يوم 15 سبتمبر والانتخابات التشريعية يوم 6 أكتوبر التي ستُعقد في تونس.

تُمثّل الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019 الدورة الرابعة للانتخابات في تونس منذ ثورة 2011، وسوف يتم إجراؤها في ظل أجواء يتزايد فيها عدم ارتياح المواطنين إزاء أوضاعهم الاقتصادية وخيبة أملهم في قادتهم السياسيين. [وقد أشارت استطلاعات الرأي المتكررة](#) إلى ارتفاع معدلات البطالة خاصة في صفوف الشباب وفي الجهات الداخلية ذات التنمية المنقوصة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما وُلد استياء تجاه الحكومة بسبب عجزها عن تحسين حياة عامة التونسيين. وبالرغم من هذه الإحباطات إزاء النظام، فقد سجّل سبعة ملايين من التونسيين – وهو أعلى رقم في تاريخ تونس – للإدلاء بأصواتهم. وأشارت دراسة استطلاع الرأي التي أجراها كل من المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي أن الكثير [يعتزمون ممارسة حقهم](#) في التصويت في الانتخابات القادمة.

"سوف تُشكّل الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة اختبارا حاسما، ليس فقط للديمقراطية في تونس، ولكن أيضا للإصلاح الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، هذا ما صرّح به رئيس المعهد الجمهوري الدولي الدكتور دانيال توينينغ. "تونس هي الدولة الوحيدة التي برزت كديمقراطية حقيقة إثر الربيع العربي وقد اتخذت الدرب الديمقراطي منذ ذلك الحين. ولكن مواطنيها محبطون إزاء الركود الاقتصادي والتطبيق البطيء للإصلاحات. كل العيون ستكون مسلّطة على هذه الديمقراطية الناشئة أثناء هذه الانتخابات، وستكون لنتائجها آثار واسعة النطاق تتجاوز بكثير حدود تونس".

"سيستنّى للمواطنين التونسيين الاختيار من بين طائفة واسعة من المترشّحين في السباق الرئاسي يوم 15 سبتمبر والانتخابات التشريعية يوم 6 أكتوبر"، هذا ما أدلى به ليس كامبيل وهو مستشار أول ومدير برامج المعهد الديمقراطي الوطني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. "إن انتقال السلطة بشكل سلمي وديمقراطي من شأنه أن يبعث رسالة

قوية تنم عن الأمل إلى الجيران المباشرين لتونس وسيكون ذلك بمثابة تذكير للمطالب المتواصلة للتغيير في جميع أنحاء المنطقة".

يأتي نشر هذه البعثة إثر دعوة من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ويستند إلى نتائج بعثة التقييم السابقة للانتخابات التي زارت تونس من 30 جويلية إلى 2 أوت 2019 والتي نتج عنها إصدار [بيان](#) يحتوي على توصيات موجّهة إلى مختلف الأطراف المعنية بالانتخابات.

بالإضافة إلى فريق من الخبراء والمحليين المقيمين في تونس، تم نشر ثمانية ملاحظين على المدى الطويل إلى مواقع متفرقة في جميع أنحاء البلاد أين سيلتقون بالهيئات الانتخابية والحكومية المحلية وبممثلي الأحزاب ووسائل الإعلام ومراقبي الانتخابات المحليين وغيرهم من المتدخلين في المسار لتقييم البيئة الانتخابية. وقبل يوم الاقتراع، سينضم إلى البعثة وفد رفيع المستوى من الملاحظين على المدى القصير الذين سيزورون مراكز الاقتراع المتواجدة في جميع أرجاء البلاد لغرض عمليات فتح المكاتب والاقتراع ومن ثم الإغلاق والفرز في المناطق التي تم تعيينها. وسيُصدر الوفد بيانا مبدئيا بعد كل انتخابات وستكون البعثة أيضا على استعداد لجلب وفد ميداني يوم الانتخابات لخوض الدورة الرئاسية الثانية إذا لزم الأمر وسيصدر تقرير نهائي في ختام العمليات الشاملة المتعلقة بالانتخابات.

ستقوم بعثة المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي في تونس بأنشطتها وفقا [لإعلان مبادئ الملاحظة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لملاحظي الانتخابات الدوليين](#) التي اعتمدها الأمم المتحدة في سنة 2005، وستبني استنتاجاتها وتوصياتها بالاعتماد على القوانين التونسية وعلى معايير القانون الدولي للانتخابات الديمقراطية. وسيتم إنجاز هذه الأنشطة على أساس غير حزبي ودون التدخل في العملية الانتخابية وستبقى البعثة على اتصال وثيق مع مجموعات المراقبة المحلية التونسية ووفود الملاحظة الدولية الأخرى طوال الفترة الانتخابية. وتتولى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعم وفد الملاحظة.

[عمل المعهد الديمقراطي الوطني في تونس](#): قام المعهد الديمقراطي الوطني بدعم الديمقراطيين التونسيين منذ سنة 2000 في جهودهم الرامية إلى تعزيز بيئة سياسية أكثر شمولية وتشاركية. وبعد افتتاح مكتب له في تونس في سنة 2011، قاد المعهد برامج لتعزيز بيئة سياسية تمتاز بتمثيلية أكبر يقوم فيها البرلمان بإصدار تشريعات متجاوبة وإشرافية. كما يلعب المجتمع المدني دورا فاعلا في الإشراف على العملية السياسية، وتتنافس الأحزاب السياسية بشكل فعال نيابة عن مصالح المواطنين. ويدعم المعهد الديمقراطي الوطني حاليا المجموعات البرلمانية للأحزاب السياسية وبعض عناصر الإدارة البرلمانية في صياغة التشريعات التي تمثل مصالح ناخبهم، مع الإشراف على السلطة التنفيذية والتواصل مع العموم. وفيما يخص العمل مع الأحزاب السياسية، يركز المعهد على كل من الفروع المحلية والمقرات الرئيسية للأحزاب ويقوم أيضا بإجراء دراسات نوعية لاستطلاع الرأي بشكل منتظم مع تقاسم نتائجها مع صناع القرار. وكما كان الأمر في سنوات 2011 و2014 و2018، سيقوم المعهد الديمقراطي الوطني بدعم مجموعات الملاحظة التونسية لمراقبة الانتخابات.

[عمل المعهد الجمهوري الدولي في تونس](#): منذ ثورة جانفي 2011 التي أنهت عقودا من الحكم الاستبدادي، دأب المعهد الجمهوري الدولي على دعم الانتقال الديمقراطي في تونس من خلال تعزيز عملية سياسية أكثر استجابة والمساعدة على تمكين الحوكمة الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة. ومن خلال الجمع بين دراسات استطلاع الرأي في الأوقات المناسبة والمساعدة الفنية المصممة حسب الطلب، يتولى المعهد مساعدة الأحزاب، التي تمثل مختلف الأطياف السياسية في تونس، على وضع برامج مبنية على قضايا تستجيب لاهتمامات المواطنين. ونذكر على وجه الخصوص تركيز المعهد على تكوين المترشحين المحتملين من النساء والشباب

ومساعدتهم على تطوير برامج سياسية وإجراء حملات بلدية ومحلية فعالة. ويشجع المعهد أيضا المشاركة السياسية والانتخابية للتونسيين من خلال توسيع فهم المواطنين لحقوقهم ومسؤولياتهم، لا سيما الشباب والنساء والناخبين في المناطق الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة.

###

**المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)** هو منظمة مستقلة غير ربحية وغير حزبية تعمل على دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال المشاركة المدنية والانفتاح والمساءلة في الشؤون الحكومية. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على: [www.ndi.org](http://www.ndi.org)

**المعهد الجمهوري الدولي (IRI)** هو منظمة غير ربحية وغير حزبية تعمل على تعزيز الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال مساعدة الأحزاب السياسية على أن تصبح أكثر تخصصا واستجابة، وعلى مساعدة المواطنين على المشاركة في التخطيط الحكومي، والعمل على الرفع من دور الفئات المهمشة في العملية السياسية، بما في ذلك النساء والشباب. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الموقع [www.iri.org](http://www.iri.org)